

## التحديات والتحديات الداخلية وأثرها على الأمن القومي الليبي

د. عبدالقادر عليّ أبوستة\* - قسم العلوم والسياسية

جامعة سرت

تاريخ القبول 10 / 6 / 2025م

تاريخ الاستلام 23 / 3 / 2025

### Internal Threats and Challenges and Their Impact on Libyan National Security

\*Dr. Abdulqader Ali Abusitta

#### Abstract

The fragile situation in Libya after February 17 constituted the most significant challenges facing the officials of the new regime in Libya. The state of security chaos, political division, and the obstruction of national interests in building a state of stability and democracy led to the emergence of a set of threats and challenges to Libyan national security. Among these were illegal immigration and threats to water security, which prevented the achievement of stability in the country. Therefore, we can say that the existence and continuation of these challenges at this stage are a real threat to the stability and security of Libya.

Keywords: Internal Challenges, Libyan National Security, External Interventions, Crisis.

#### المخلص:

شكل الوضع الهش في ليبيا بعد 17 فبراير 2011، أهم التحديات التي تواجه مسؤولين النظام الجديد في ليبيا، فحالة الانفلات الأمني والانقسام السياسي، وتعرثر المصالحة الوطنية لبناء دولة الاستقرار والديمقراطية، أدّى إلى بروز مجموعة من التحديات والتحديات على الأمن القومي الليبي، ومنها الهجرة غير الشرعية وتهديدات الأمن المائي أدت الى عدم الوصول إلى الاستقرار في البلاد، عليه يمكننا القول إن هذه التحديات في هذه المرحلة يعتبر وجودها واستمرارها مهدداً فعلياً لاستقرار وأمن ليبيا. الكلمات المفتاحية: التحديات الداخلية، الأمن القومي الليبي، التدخلات الخارجية، الأزمة

#### المقدمة:

منذ سنة 2011م , حتى تاريخ هذا التاريخ تعتبر ليبيا مسرحاً للتدخلات الخارجية

بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية , وكذلك للهجرة غير الشرعية التي أصبحت ظاهرة دولية تعاني منها اغلب دول العالم , حيث لم تنتهي هذه التدخلات مع الضربات الجوية لحلف الناتو واسقاطه وأنهائه للنظام, بل أستمريت وأدخلت ليبيا في مراحل انتقالية متعددة فشلت في تحقيق أسس بناء الدولة والنظام السياسي , وتعددت من خلالها الأطراف الخارجية , المتمثلة في مجموعة من الدول الإقليمية والدول الخارجية, حيث بنت هذه الدول علاقاتها على تحالفات مع أطراف داخلية , فتعددت محاور التدخل في ليبيا, وبدأت تتصارع هذه التحالفات على مصالحها في ليبيا بصورة مختلفة , من التدخل في الصراع السياسي, وتعطيل حل الازمة المتفاقمة بشكل دائم, وحيث نتج عنها خسائر اقتصادية وتفتت للنسيج الاجتماعي , كما مثلت كل هذه التدخلات, تهديداً وتحدياً للأمن القومي الليبي, بأبعاده المختلفة , حيث شكلت مما يفرض على صانع القرار في ليبيا حاجة لأدراك واستيعاب هذه التهديدات , لاتخاذ استراتيجية في التعامل معها, لأنها سبب في استمرار الوضع الحالي بكل سلبياته منذ عدة سنوات وستكون سبباً في تقسيم ليبيا, أو اقتطاع جزء من أراضيها, أو احتلالها من طرف قوى أجنبية .

### اشكالية الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول ما تعانيه بلدنا من أزمات وتحديات داخلية تهدد أمنها القومي, وتحليل تأثيرها على استقرار ومستقبل ليبيا الوطني.

### فرضية الدراسة: -

تقوم فرضية الدراسة على أن التدخل الخارجي في ليبيا, أدى الى زعزعة الأمن القومي, واصبح هدفه تحقيق مصالح الدول المتدخلة في الأزمة فقط.

### هدف الدراسة: -

تهدف الدراسة الى فهم التحديات والتهديدات الداخلية كالهجرة والأمن المائي والانقسام السياسي, وتأثيرهن على الأمن القومي الليبي.

### (4) - أهمية الدراسة: -

تسلط الدراسة الضوء على التهديدات الداخلية, ومدى تأثيرها على الصراعات والنزاعات القائمة في ليبيا, والاسباب التي أدت لتأخر المصالحة الوطنية بين الأطراف الليبي

## (5) - حدود الدراسة: -

(أ) - **الحدود الزمنية:** - وتبدأ منذ بداية الأزمة الليبية في 2011م , والتحديات التي تواجه أمنها القومي والتي لازالت مستمرة.

(ب) - **الحدود المكانية:** - تتناول الدراسة الحدود المكانية التي تضم كل المجال الجغرافي لليبيا.

## منهجية الدراسة: -

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته في دراسة القضايا الخاصة بالأزمات والامن القومي، وكذلك اعتمدت على المنهج الاستقرائي والتاريخي، لفهم أسباب التهديدات والتحديات الداخلية، واستمرارها وتأثيرها على الامن القومي الليبي بعد 2011 م .

## -المبحث الأول - مفهوم الأمن القومي وتحدياته.

على الرغم من ان مصطلح الامن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود الى القرن السابع عشر، بعد معاهدة وستفاليا 1648م، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأم، كما شكلت فترة الحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيهما محاولات صياغة اطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام استراتيجية الأمن القومي، وسادت مصطلحات الحرب الباردة، مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة تهدف لتحقيق الأمن والسلم، وتتجنب الحروب التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين (1).

ونظراً للأحداث العالمية المتلاحقة بدءاً بالحرب العالمية الثانية ومن ورائها حركات الاستقلال الوطني، والحرب الباردة وغيرها، أنتشر مفهوم الأمن القومي على نطاق واسع بين الدول، وبدأت كل دولة تعمل على صياغة مفهومها الخاص بالأمن القومي الذي تحمي به مصالحها المتعددة، حيث كانت قديماً النظرة العالمية لمفهوم الأمن القومي لأي دولة، يرتبط بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها، ثم تغيرت هذه النظرة وادرك الجميع إن الأمن القومي يتعدى القدرات العسكرية للدول، إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية(2)، وأصبح هناك اهتمام بالبعد العسكري حيث انه هو الذي يهدد الامن القومي، وليس حمايته وليس من مقدور دولة حماية أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية , كما أن انتهاك الحقوق والحريات وغياب الديمقراطية تؤدي الى تعرض أمن

الدولة للخطر، الأمر الذي يؤكد العلاقة الجدلية بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، حيث إن عدم الاستقرار الداخلي يؤدي أحياناً إلى حدوث تدخل خارجي من شأنه انتهاك سيادة الدولة واستقلالها.

كما أن تطور مفهوم الأمن القومي خرج من تعريفاته من النطاق الضيق للمخاطر الخارجية ليشمل المخاطر الداخلية التي قد تكون مهددة له، كما يمكن لنا القول بأن السمة الغالبة على الأمن القومي هو تراجع التهديدات العسكرية للأمن القومي (3) إلى صالح تهديدات أخرى بعضها داخلي مثل الصراعات العرقية والقبلية التي أدت إلى تفتيت دول واختقائها، وظهور دول أخرى.

كما يعتبر الأمن القومي هو الهدف الأساسي للاستراتيجيات القومية حيث يعرفها بأنها محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهدافه (4)، ومن هنا نرى أن الأساس الذي يركز عليه الأمن القومي بمختلف أبعاده الداخلية والخارجية، هو أمن الأفراد والفئات الاجتماعية التي تتمثل في ثلاث مستويات وهي.

**المستوى الأول:** وهو متعلق بمتطلبات الحياة اليومية للمواطن للتعامل مع الظواهر والعوامل التي تؤثر على هذا المستوى من الأمن كالحرية والفقر والبطالة والحريات الأساسية.

**المستوى الثاني:** وهو متعلق بالسلم الاجتماعي والشعبي والعصيان والإرهاب والعنف والاضطرابات السياسية والفساد.

**المستوى الثالث:** هو متعلق بأمن الكيان الوطني وضمان سيادة الدولة والمصالح الوطنية من انعكاس تداعيات الصراعات الدولية وتهديدات التدخلات الخارجية والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر (5).

ويتضح لنا مما سبق أن الأمن القومي مرتبط بجميع جوانب الحياة لأي مجتمع على مستوى الفرد والجماعات والمجتمع.

### **المطلب الأول - مفهوم الأمن القومي الليبي:**

لا تزال المنطقة العربية تشهد الكثير من الضغوطات التي تكون أحياناً في شكل تدخل مباشر من قبل الدول الأجنبية، التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها في المنطقة، ولو كان ذلك بطرق غير شرعية، نتيجة التدخل المباشر في شؤونه الداخلية، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية في تلك الدول بشكل مقلق للغاية، وتعد ليبيا من أكثر الدول التي شهدت عدم الاستقرار السياسي والأمني، بسبب

التدخلات الأجنبية التي فرضت عليها، بحجة إيجاد حل للأزمة، ولكن مع زيادة التدخل الأجنبي الخارجي الاقليمي والدولي، زادت الأمور تعقيداً، وفشلت الأطراف السياسية الليبية في إيجاد حلول لهذه الازمة الخطيرة، مما أدى الى إطالة أمدها، وبهذا أصبحت ليبيا من الدول الفاشلة في المنطقة العربية، كما ساعد التدخل الخارجي في ليبيا على فتح الباب لإثارة صراعات ونزاعات قديمة من جديد، من خلال تأجيج الصراع، وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية(6)، الأمر الذي رسخ الانقسام في صفوف الليبيين، وأوجد واقعاً جديداً في ليبيا، سيجعل من المصالحة في ليبيا أمراً صعباً رغم أهميتها وضرورتها لإعادة أعمار ليبيا من جديد، وبناء الدولة والمجتمع في أن واحد. كما أفضى التدخل الخارجي في ليبيا، الى تحويلها الى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي، وفرض سياسات من قبل الدول المتدخلة اقليمياً ودولياً (7)، وهذا بدوره فتح الباب لنمو وانتشار الجماعات الارهابية والمليشيات المسلحة التي كان لها دور كبير في تدهور الأمن القومي، كما تحولت ليبيا بسبب هذا التدخل، الى ساحة للصراعات على ثرواتها، خاصة النفط بين الدول المتدخلة، ويمكن لنا هنا أن نلخص واقع الأمن القومي في ليبيا بعد التدخل الخارجي الدولي والاقليمي في عدة نقاط رئيسية منها: -

-ان تدهور الوضع الأمني في ليبيا، سبب في عدم الوصول للحلول سلمية، وزيادة حدة الخلافات بين الاطراف المتنازعة يرجع للتدخل الخارجي ودعمها للأطراف الداخلية. (8)، وصعوبة تأمين الحدود الليبية، حيث ان مشكلة الحدود بعد سقوط النظام، مثلت تهديد للأمن القومي الاقليمي، والمصالح الأمنية للدول المجاورة وتعرثر وفشل كل المبادرات السياسية والأمنية.

### المطلب الثاني: - أبعاد الأمن القومي الليبي.

للأمن القومي مجموعة من الأبعاد والمقومات التي تحتاج الدولة إلى وضعها ضمن استراتيجيتها لتحفظ استقرارها، وسيادتها واستقلالها ووجودها ومن أهمها هو: -

(أ) - **البعد الاجتماعي للأمن القومي** - يعتبر الإنسان عاملاً مؤثراً في الأمن القومي، فالأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعة، حكومات وأفراد على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة ويسعى البعد الاجتماعي للأمن القومي (9) في توفير حالة من الاستقرار للمجتمع، مع خلق اتزان بين العوامل الاجتماعية والسكانية المختلفة، ويبرز الهوية الثقافية ويحدد ملامحها.

(ب) - **البعد العسكري للأمن القومي**: - يعتبر البعد العسكري أهم أبعاد الامن القومي

وأكثرها فاعلية، ولا يسمح بالتهاون في تحقيقه وأعداده، حيث أن التهاون في ذلك، يعني ازدياد التهديدات والاضطرابات التي تواجه الدولة، مما يقود لانتهيارها وربما إخضاعها لسيطرة بلد محتل، أو الغاء وجودها بشكل كامل أو ضمها لدولة أخرى (10) أو تقسيمها واقتسامها مع الدول الأخرى، كما يتشابك هذا البعد مع بقية أبعاد الأمن القومي، تشابكاً قوياً حيث يؤدي ضعف أي من هذه الأبعاد الى إضعاف البعد العسكري.

(ج) - **البعد الاقتصادي للأمن القومي:** - هو البعد الذي يقصد به تحقيق مستوى الرفاهية للشعوب، ويعتبر البعد الاقتصادي ان الأمن والتنمية مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، وأن الموارد القومية المصروفة لإرساء الأمن القومي، (11) ليست خسارة أبداً، حيث أن العوائد التي تعود للدولة بسبب تحقيق أمنها القومي، تعد عوائد مرضية وذات قيمة إستراتيجية.

(د) - **البعد السياسي للأمن القومي:** - يتمحور البعد السياسي للأمن القومي من الناحية الداخلية، على تحقيق الاستقرار السياسي في إطار الشرعية الدستورية، ومن الناحية الخارجية، على تحقيق متطلبات السيادة الوطنية للدولة، دون الخضوع لأي ضغوطات خارجية فوجود الاضطرابات الداخلية والصراعات، قد يكون سبباً في تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها، مما يفقد الدولة استقرارها السياسي ويهدد أمنها القومي.

ومن خلال هذه الأبعاد، فإن الأمن القومي، هو عبارة عن مجموعة الإجراءات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، التي تقوم بها الدولة لتأمين مصالحها الحيوية، والعيش الكريم وتشمل هذه الأبعاد، الإجراءات التي تتخذ للدفاع عن تلك المصالح، وحمايتها من أن يطمع فيها أو يعتدى عليها. (12)

- **قضايا الأمن القومي:** - يتأثر الأمن القومي للدول بمجموعة من القضايا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويختلف هذا التأثير بحسب الظروف من حالة الى أخرى، ومن فترة إلى أخرى، فلا يمكن لنا القول أن كل الدول تواجه أو تتعرض لنفس القضايا فيما يتعلق بالأمن القومي. (13) فوضع الدولة من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية، وتعتبر متفاوتة من دولة الى أخرى، نجد ان الكثير من القضايا تأخذ عدة سمات منها السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها، لذلك سوف نركز في هذه النقطة على أهم القضايا المتصلة بالأمن القومي ووثيقة به ومنها القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية (أ) - **على المستوى السياسي:** - أدت حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار في ليبيا إلى عبئ على صانع القرار، أثرت بشكل مباشر في الواقع السياسي الليبي ومنها.

-اختراق سيادة الدولة، حيث شكلت التدخلات الخارجية اختراق لسيادة الدولة، وإخراج القرار السياسي من أيدي صانع القرار في ليبيا.

-كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي، والتي تركز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن استقرار النظام مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية، أو البيئة الخارجية.

-أيضاً انهيار المنظومة السياسية في ليبيا ومؤسساتها وتفككها، (14) قد يؤدي في نهايته الى تقسيم البلاد، حيث الاختلافات السياسية بين القيادات الليبية، شكلت أزمة حقيقية داخل مؤسسات المجتمع الليبي.

(ب) -على المستوى الأمني: - بسبب عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا، شكلت الهجرات غير الشرعية عبئاً آخر على الواقع الأمني في ليبيا بعد 2011م (15). حيث كان لها دور في عدم الاستقرار، حيث أصبحت ليبيا بسبب هذه الأوضاع الأمنية والانفلات، ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لطالبي الهجرة (16) كذلك انتشار جرائم الإرهاب والتي ارتبطت بالهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح والمخدرات وهو ما يعتبر تحدياً كبيراً على ليبيا في هذه الظروف.

(ج) - على المستوى الاقتصادي: - لقد شكل الاقتصاد أهم التحديات التي شهدتها الحكومات الليبية المتعاقبة على عدم قدرتها على إدارة البلاد، ومن أهم العوائق التي أثرت في الجانب الاقتصادي، انهيار الدينار الليبي أمام الدولار، وأزمة السيولة في البنوك التجارية، يرافقها غلاء في المواد الأساسية وسوء إدارة المؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى اضعافها.

كذلك إدارة الاقتصاد من قبل مؤسسات أجنبية خارجية، حيث شكلت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي تأثير كبير على اقتصاد ليبيا، وخاصة النفط الذي يعتبر المصدر الوحيد في ليبيا، وكذلك سيطرة المسلحين على الاقتصاد، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج، وزيادة التضخم.

-كذلك غياب سلطة الدولة حيث سبب في حالة من الفوضى، وأدى الى ظهور أزمة اقتصادية وفقدان النشاط التجاري والصناعي، وتراجع العمل في القطاع الزراعي (17) حيث أصبحت ليبيا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج لتغطية احتياجاتها.

## المبحث الثاني - التهديدات الداخلية للأمن القومي في ليبيا:

- أدى سقوط النظام الليبي الى انهيار مؤسسات الدولة الليبية بالكامل واستشراف الفوضى

وحدوث الانفلات الأمني، وأصبحت ليبيا إحدى المناطق المفضلة لطالبي الهجرة غير الشرعية أو السرية تجاه أوروبا عبر سواحل الدول الأوروبية القريبة (18)، كما تهدد الهجرة غير شرعية الأمن القومي الليبي، وذلك من خلال تهريب المتطرفين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يعانون من عديد الأمراض وبهذا زادت أزمة المهاجرين العبء على الدولة (19) مما أسهم في تعرض البلد لتهديدات كبيرة، ودفعها إلى تدخل المنظمات الدولية إلى تقاسم عبء المهاجرين الذين يصلون أراضيها لعبور البحر المتوسط.

**أولاً - الهجرة غير الشرعية:** كانت الهجرة عبارة عن تنقل للجماعات البشرية من مكان إلى آخر لتوفير سبل العيش أو تحقيق الأمن، ومن خلال ذلك اختلقت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، كما لا يمكن لنا إهمال تأثيراتها السلبية في الوقت الحاضر في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات، ونخص بالذكر ليبيا، حيث أثرت الهجرات بشكل كبير على الأمن القومي الليبي؛ نظر لموقعها الجغرافي والاستراتيجي كدولة عبور.

كما أن ظاهرة الهجرة أصبحت تمثل خطراً كبيراً يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، وساهم في ذلك تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد 2011 وعدم مراقبة الحدود الليبية، وفي نفس الوقت تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي سبب في انتشار الجريمة ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين.

وبناءً عليه، قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي ترقق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية (20) وتسبب في حدوث الكثير من المشاكل للدول تهدد التركيبة الديمغرافية وللاأمن القومي (21). وحيث أن ليبيا تعتبر أحد أهم مناطق جذب للمهاجرين من دول الجوار الإفريقي نتيجة عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى انفلات أمني (22) وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار

**ثانياً - التحديات التي تواجهها ليبيا بسبب الهجرة:** موضوع الهجرة فرض تحديات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية على ليبيا التي تعاني أزمة في كل مقومات الحياة حتى على المواطنين، وهي تنن تحت ظروفها الصعبة منذ 14 سنة، ويدق ناقوس

الخطر أمام كل المنظمات الدولية العاملة في ليبيا والمعنية بالشأن الإنساني والذي يقع ملف الهجرة غير الشرعية في نطاقه وذلك لتكثيف الجهود الفاعلة لإنهاء الأزمة بما يخدم كل الأطراف وليس على حساب الطرف الليبي المنهك بالفوضى والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية المختلفة في شؤونها بما يعمق مأساته أكثر. وعلى سبيل المثال التحديات الصحية نقرأ هنا تصريحاً للسيد - رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة يقول فيه (بدأنا بحصر الاحصائيات الأولى ووجدنا أكثر من 15% يعانون أمراض معدية سواء كانت على صعيد الإيدز، الوباء الكبدي وحتى الأمراض التي انقرضت من فترة طويلة.

-أما عن التحديات الاقتصادية تشير تقارير صحيفة لجريدة (صنداي تايمز) إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوروبية (32) حيث تصل الى أرباح عالية لكل مجموعة من المهاجرين، مقابل عبور نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق، مما دفع الكثير من الشباب للانخراط في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة،

-أما عن التحديات الأمنية فإنه إلى جانب الهجرة غير الشرعية والإرهاب (24)، ويعتبر الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الجريمة المنظمة بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعد انتهاكاً لسيادة البلاد وخرقاً لقوانين السفر إليها والإقامة فيها.

### المطلب الثاني - الأمن المائي والبيئي :

- أصبح الأمن المائي في الدراسات الحديثة من أهم ركائز الأمن القومي، كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تشهدها ليبيا منذ سنة 2011 م، أبرزت أن الوضع العام في ليبيا عموماً أدى إلى إهمال مسؤولي الدولة لأهمية المياه بشكل عام، إضافة إلى تجاهل التحديات التي تواجه مشروع النهر الصناعي، وحالة عدم الاستقرار في البنية المؤسسية لنظام المياه، ولا يفوتنا هنا أن نذكر بما يدور على الحدود الليبية مع دول الجوار، من صراع على المياه الجوفية والمياه الإقليمية (25) مثل ما يحدث من مطالب غير مشروعة وغير رسمية حتى الآن ( لمصر) بمياه واحة الجغبوب، بانها جزء من الأراضي المصرية، وكذلك مطالبة تونس بتبعية الجرف القاري لها، و-أيضاً- محاولة دول شمال المتوسط المتاخمة لليبيا إعادة ترسيم الحدود البحرية بما يتناسب مع

أطماعهم في المياه الدافئة, كل ما ذكرناه مرتبط يعتبر عامل مؤثر ورئيسي ومباشر على الامن القومي الليبي (26) , ومن هنا وجب على الدولة ومؤسساتها الاهتمام بالأمن المائي , وسوف نقدم أهم التهديدات التي تواجه الأمن المائي في ليبيا وسبل الحفاظ عليه وربطه بالأمن القومي للبلاد لنصل الى تقديم مجموعة من التوصيات في هذا الشأن (27) .

كما يدور الحديث الآن حول ارتباط العديد من بؤر الصراع في العالم بالمياه ارتباطاً مباشراً في كل المجالات الحيوية الاساسية للدولة بالزراعة والثروة الحيوانية، اضافة إلى ارتباطه بالنشاطات الصناعية، ونتاج الطاقة مما يجعله مرتبط بالأمن القومي للدولة مباشرة.

, وبالتالي هذه الاهمية للمياه توضح لنا مدى تأثرها بالصراعات والنزاعات القائمة في ليبيا، وكذلك مستقبل تأثيرها على الأمن القومي الليبي وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف مؤسسات الدولة في ليبيا تجاه التحديات الأمنية بشكل عام والتحديات المائية بشكل خاص (28)

كما نهدف من هذا السرد توضيح الأثر المباشر الذي يسببه الماء في ليبيا على الأمن القومي , وتوضيح الاهمية القصوى للمياه في الاقليم الجنوبي الليبي، وما هي السياسات المنتهجة من طرف الدولة الليبية لمواجهة معضلة نذرة المياه والربط بين الامن المائي والأمن القومي، حيث تعتبر هذه المسألة خصوصاً في المناطق ذات المناخ الصحراوي، كليبيا من أكثر المسائل ذات الجدل والاختلاف والصراع الى جانب أنها مسألة اجتماعية واقتصادية وسياسية أمنية (29) ، وتعلق بأمن ليبيا، وقد تصبح مصدر للصراع.

-ومن هنا يجب معرفة التأثير النوعي للأمن المائي على الامن القومي الليبي، حيث ازدادت حالة الامن القومي تراجعاً بعد ثورات الربيع العربي، وحجم التغييرات التي طرأت على ليبيا عقب 2011م. , بسبب انتشار السلاح وتعثر قيام مؤسسات الدولة وظهور ملامح التدخل الخارجي الإقليمي والدولي.

وبناء عليه سوف نتناول أهم الخطوات الواجب اتباعها للوصول الى تحقيق الأمن المائي ومنها الشراكة مع دول الطوق في المخزون الجوفي مثل واحة الجغبوب والكفرة والعوينات، وملئ الفراغ الديمغرافي للجنوب الليبي وإقامة مشاريع زراعية مشتركة مع دول الجوار لحماية الأمن المائي , ومن تم نصل الى الامن القومي الداخلي مثل ,

التثقيف وزيادة الوعي الذي سيغير من نمط استهلاك المياه وابتكار تقنيات جديدة للحفاظ على المياه وكذلك إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لتحسين عملية تجميع المياه وتطوير السياسات وتطويرها لحماية الثروات المائية وإدارة الأنظمة المائية بشكل شامل (30) , والتحكم بالنمو السكاني.

### المبحث الثالث - التحديات الداخلية للأمن القومي الليبي :

ليبيا وبسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي, وأهميتها الاقتصادية , وعوامل أخرى, جعلت منها اهتمام لِبسط النفوذ من قبل القوى الدولية الكبرى (31) ودول الجوار الجغرافي أيضاً, فليبيا بلد لا يتجاوز عدد سكانه السبعة مليون نسمة , يتمتعون بمستوى معيشي ممتاز ومحاطة بدول ذات دخل ومستوى معيشي محدود , وكما تعتبر ليبيا العمق والدولة الاقرب التي تطل على المتوسط والمتداخلة مع دول الصحراء المغلقة, فالتغيير الذي حصل في ليبيا لم يكن عملاً مدنيا محض (32) ؛ بل صاحبه القيام بأعمال عسكرية وحروب ساهمت في اتساع الهوة بين شرائح المجتمع الليبي المختلفة وانتجت تلك التجربة تقسيمات جديدة داخل المجتمع بل داخل المؤسسة الواحدة, كما انقسمت ورائها المؤسسات السياسية والأمنية والمالية والعسكرية والخدمية, إلا أنه قوبل بوعي مجتمعي برفض انقسام البلاد أو تقسيمها, بعد سقوط النظام , وبالرغم من توافر الانفلات الأمني الذي ساهمت في بروز ظواهر وسلوكيات لم يعيشها الليبيون من قبل , وعلى الرغم من وصول حدة الانقسامات في العديد من المدن الى المواجهات المسلحة وحروب , الا ان الارادة الوطنية وصوت العقل في كثيرا من الاحيان حال دون نجاح مشاريع الانقسام , وبالرغم من كل ما ذكرناه فأنا نتفق على وجود إمكانية حقيقية لتوحيد المؤسسات العليا للدولة , وبشكل دائم وحقيقي وتتفق بشكل كبير على أن ليبيا لا يمكن تقسيمها أو تجزئتها

#### المطلب الأول - الانقسام السياسي:

عانت ليبيا بعد سقوط النظام في 2011 م., من انقسامات سياسية وأمنية واسعة النطاق، وشملت كافة المستويات وأولها كانت في سنة 2014م. في فجر ليبيا بعد أن سببت في حرب أسست لقيام حكومتين , احدهما في الشرق والأخرى في الغرب , وفي تقسيم المؤسسات الأمنية وتشكيل تحالفات ومليشيات متصارعة لا تزال انعكاساتها قائمة على الحالة الليبية إلى الآن , ونتيجة لما ذكرناه لم تتوقف جهود المجتمع الدولي والاطراف الليبية المختلفة لتوحيد المؤسسات في البلاد, لإنهاء كافة اشكال الانقسام المؤسساتي في ليبيا, فقد تم التوصل الى اتفاقات سياسية كاتفاق (الصخيرات في

2014م). (33) وصولاً الى مصافحات (باريس في 2018م.) والتي كان من المفترض أن يكون مخرجاتها حصول انتخابات تشريعية ورئاسية في ديسمبر من نفس العام , ومنها الى مؤتمر (باليرمو) الذي انتج مزيداً من الانقسامات, والعديد من ملتقيات الصلح وصولاً الى اتفاق جنيف ومخرجاته, وبهذا يعتبر الانقسام السياسي أولى التحديات تواجه عملية توحيد المؤسسات الأمنية والسياسية (34) حيث تفرعت عنه انقسامات أخرى ابرزها الانقسام في المؤسسة العسكرية والأمنية والشرطية ولعل من نتائجه ما يلي .

- سياسة الاستقطاب التي انتهجتها الحكومات المنقسمة والتي انتجت صراعات بين المؤسسات السياسية والأمنية في البلاد.

- كذلك التدخلات الأجنبية التي فرضت رؤيتها وتحديد أهدافها تجاه تلك المؤسسات وفق مصالحها, وبهذا التدخل, يكون من المستحيل توحيد تلك المؤسسات, في ظروف غياب قرار وطني قوي موحد مبنى على ارادة دولة ذات سيادة, ويمكنها من توحيد مؤسساتها تحت سلطة تنفيذية واحدة.

- أيضاً الصراع داخل مؤسسات الدولة, وبين عناصرها وقياداتها بسبب الولاءات والتبعية الإقليمية والدولية, وكان سبباً في إعاقة أي تقدم نحو التوحيد وبناء الدولة.

- **الانقسام العسكري :-** في ليبيا ولذات الاسباب التي ذكرناها, ساهمت في عرقلة جهود توحيد المؤسسات الأمنية في البلاد, نتيجة الانقسام العسكري في ليبيا والذي شكل تحدياً كبيراً للعملية الأمنية, والذي بدوره ساهم في ظهور حالة عدم وجود قوة عسكرية وأمنية حقيقية , قادرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي بأدوات عسكرية ليبية داخلية وليست خارجية (35) كما أدى الانقسام في المؤسسة الأمنية الى إضعافها وحدثت خروقات أمنية من قبل الفصائل المسلحة أضرت بالأمن القومي (36). وعرضت العديد من المدن للدمار والخراب جراء الصراعات العسكرية والاقتتال , مما أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

### المطلب الثاني - المصالحة الوطنية:

إن لمفهوم المصالحة الوطنية صور عديدة, فهي قد تتم في نطاق الأفراد, والمجموعات أو المجتمعات أو الدول, ويعتبر مصطلح المصالحة الوطنية واسع (37), , ويحمل أكثر من معنى , كالتوفيق بين الأطراف, وإعادة العلاقات, ويرتبط- أيضاً - بالعديد من المفاهيم الأخرى, كالاعتذار, والتسامح, والعفو (38) والتعايش السلمي. نظراً لاختلاف

الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول .  
ومن خلال ما تقدم تعرف المصالحة الوطنية، بأنها العملية التي يمكن من خلالها لأطراف واجهوا علاقات قمعية أو صراع دموي، إنشاء علاقات مرضية فيما بينهم، من خلال مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في القانون، تهدف الى تحقيق المصالحة بين أفراد المجتمع.

**أولاً - قواعد وشروط لمصالحة الوطنية:-** لقد أثبتت التجارب في العديد من الدول، إنها لم تتمكن من تحقيق الاستقرار إلا بعد تحقيق المصالحة الوطنية، والتي لن تتم دون محاسبة للجنة (39) وقصاص عادل، وكشف ما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان .  
-والاتفاق على الثوابت الوطنية واعلاء مصلحة الوطن وإجراء المصالحة في جو تسوده الشفافية (40) ، وسيادة القانون، وتمثيل مصالح كافة اطياف المجتمع وتكريس مبدأ عدم الافلات من العقاب، وإتباع إطار شامل للمصالحة، وجود جهة محايدة لتقييم نتائج المصالحة الوطنية في مراحلها المختلفة.

**ثانياً: - الأطراف الداخلية الفاعلة في المصالحة الوطنية.**من المهم جدا تحديد الأطراف الفاعلين في المصالحة الوطنية، والأدوار المناطة بكل مجموعة، كما تتغير تشكيلات الفاعلين في المصالحة، وفقا للزمان والمكان ومنهم الدولة(41)

(1):- **الدولة: -** الدولة لها دور مهم في مرحلة ما بعد الصراع، وتحديد الأطر المؤسساتية السياسية والعسكرية والقانونية اللازمة لعملية المصالحة, كما تتمحور مهامها في سن القوانين والتشريعات.

(2) -**المجالس المحلية: -** المجالس المحلية لم تأخذ دورها المناسب إلى الآن في المصالحة الوطنية خاصة في ليبيا, فهي شكلية تخضع لسلطة الدولة المركزية ويجب أن يكون لها دور على المستوى المحلي. (42)

(3) -**المجتمع المدني: -** برزت مؤسسات المجتمع المدني في ظل غياب مؤسسات الدولة، وانتشرت بشكل كبير في المناطق والمدن، وعملت في الإغاثة وبناء السلام ويتعين عليها اتخاذ الخطوات التي تدعم السلام (43)

(4) -**الشخصيات المجتمعية** وشيوخ القبائل ورجال الدين: - يبقى لهذه الفئات دورها في عملية استعادة اللحمة الوطنية، وتضييق الشرخ الاجتماعي، ولعب دور في دعم السلام والمصالحة، وتقديم المشورة ونشر ثقافة السلام.

### ثالثاً - التحديات الداخلية التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا .

لقد بيّنت التحديات الداخلية كما ذكرنا، وضعية ليبيا كبلد غير مستقر وتسوده ظواهر عديدة، أبرزها فقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح، وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية، (44)، الأمر الذي يشكل تحدياً داخلياً تواجهه العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ومن هذه التحديات الآتي: -

- (1) - عدم وجود نخب سياسية في ليبيا، تعتمد مشروع سياسي وأمني وطني متكامل.
  - (2) - تعدد أطراف المصالحة الوطنية في ليبيا، حيث لا تقتصر على قبيلة أو منطقة، وبذلك تعددت صور المصالحة.
  - (3) - عدم وجود نظرة حقيقية للمصالحة الوطنية وتطبيق اليات للعدالة الانتقالية، تقوم على مسارات حقيقية.
  - (4) - ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية، والتركيز على المصالحة الوطنية<sup>2</sup>، دون تحديد شروط أو قواعد تستند إليها.
- وبالرغم من كثرة هذه التحديات التي ذكرناها، إلا أن هناك بعض الحلول لتكون بداية للاستقرار السياسي وللإعمار والبناء والتنمية في ليبيا ومنها.
- (أ) - تنظيم انتخابات رئاسية لسد الفراغ السياسي والدستوري.
- (ب) - إنها التحالفات مع الدول الأجنبية المتدخلة في الازمة الليبية، وجعلها مشكل يحل من الداخل بين الليبيين.
- (ج) - تكثيف التعاون مع دول الجوار، وتقديم المصالح العليا على المصالح الضيقة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.
- الخاتمة: -**

منذ سنة 2011م، حتى تاريخ هذا التاريخ، تعتبر ليبيا مسرحاً للتدخلات الخارجية بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكذلك للهجرة غير الشرعية التي أصبحت ظاهرة دولية تعاني منها اغلب دول العالم، حيث لم تنتهي هذه التدخلات مع الضربات الجوية لحلف الناتو واسقاطه وأنهائه للنظام، بل أستمريت وأدخلت ليبيا في مراحل انتقالية متعددة فشلت في تحقيق أسس بناء الدولة والنظام السياسي، وتعددت من خلالها الأطراف الخارجية، المتمثلة في مجموعة من الدول الإقليمية والدول الخارجية، حيث بنت هذه الدول علاقاتها على تحالفات مع أطراف داخلية، فتعددت محاور التدخل في ليبيا، وبدأت تتصارع هذه التحالفات على مصالحها في ليبيا بصورة

مختلفة , من التدخل في الصراع السياسي , وتعطيل حل الازمة المتفاقمة بشكل دائم , وحيث نتج عنها خسائر اقتصادية وتفتت للنسيج الاجتماعي , كما مثلت كل هذه التدخلات , تهديداً وتحدياً للأمن القومي الليبي, بأبعاده المختلفة , مما يفرض على صانع القرار في ليبيا حاجة لأدراك واستيعاب هذه التهديدات , لاتخاذ استراتيجية في التعامل معها , لأنها سبب في استمرار الوضع الحالي بكل سلبياته لعدة سنوات , أو سبباً في تقسيم ليبيا الى دولتين أو أكثر , أو اقتطاع جزء من أراضيها , أو احتلالها من طرف قوى أجنبية

**أولاً - النتائج.**

- (1) - لا زالت ليبيا تعيش أزمة سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط النظام السابق في 2011 الى الان.
- (2) - تميزت الاحداث ليبيا بسرعة التحول من المسار السلمي إلى المسلح، وفشل المراحل الانتقالية.
- (3) - تحولت ليبيا إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي بسبب التدخلات الخارجية التي تسببت في صراع بين الليبيين.
- (4) - الانقسام السياسي الداخلي في ليبيا وعدم الاستقرار زاد من الهجرة الي ليبيا وفرض عليها تحديات على حدودها.
- (5) - أغلب المهاجرين يفضلون الهجرة عبر ليبيا، لقربها من أوروبا، إضافة إلي الوضع الأمني والسياسي السيء.
- (6) - أثرت الهجرات بشكل سلبي على الامن القومي لليبيا حيث أصبحت منطقة عبور لطالبي الهجرة.

## ثانياً: - التوصيات.

- (1) - يجب إن لا يتوقف الحوار الداخلي بين الأطراف الليبية رغم تكرار فشله إلى حين الاتفاق على نقطة التقاء بعيداً عن الصراعات والمصالح القبلية والجهوية.
- (2) - يجب على الجهات الرسمية الليبية عدم الانصياع للتدخلات الدولية والاقليمية في الشأن الليبي لرسم مستقبل الدولة والخروج من الأزمة.
- (3) - يجب السعي لتحقيق المصالحة الوطنية، لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدارت الدولة.
- (4) - تعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر، لحماية وحدة ليبيا وسيادتها ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية .

- (5) - توصي الدراسة بتشديد العقوبات على مهربي المهاجرين وخاصة الذين ينتمون إلى عصابات الجريمة المنظمة.
- (6) - إقامة شراكة مع دول الجوار والطوق في المخزون الجوي للمياه في القطاع الزراعي حفاظاً على الأمن المائي الليبي.
- (7) - ملئ الفراغ الديموغرافي في الجنوب بتشجيع الاستثمارات الداخلية لحماية الأمن القومي الليبي.
- (8) - ضرورة إحكام الرقابة علي المنافذ البرية والبحرية، وتزويدهم بالتقنيات الحديثة لتأمين الحدود.
- (9) - تكثيف التعاون مع جميع الجهات الأمنية للدول المجاورة لمكافحة الهجرة والحد من محاولات التسلل عبر الحدود الليبية.

## الهوامش:

- 1- كريمة بوغديري :- شرعية التدخل الاطلسي في ليبيا , جامعة يوسف بن خده , الجزائر , 2015, ص125.
- 2- محمد المهدي عاشور:- , قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته , جامعة القاهرة, 2011, ص66.
- 3 - فطيمة نعمي :- التدخل العسكري في ليبيا بين التبرير الانساني والتوظيف السياسي 2017, ص75.
- 4 - زردومي علاء الدين :- التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي, جامعة محمد خضر دي بسكرة. 2013, ص 118 .
- 5- زردومي علاء الدين :- التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي, المصدر سبق ذكره , ص 122.
- 6- أمال العبيدي :- الامن الوطني في ليبيا, وتحديات المرحلة الانتقالية , الدوحة 2011, ص13.
- 7- عبدالعزيز بن عثمان :- الامن القومي العربي في خطر , والحلول مؤجلة , ديسمبر , 2016, ص33.
- 8- عقل زياد :- جذور الازمة الليبية , وأفاق التسوية السياسية , مركز الاهرام للدراسات السياسية , يوليو 2015, ص36.

- 9- عمر المبروك أسبافه:- الامن القومي في أوقات النزاعات, ليبيا نموذجاً, مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, سبتمبر 2019, ص12.
- 10- محمد مالكي:- تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي, مركز الدراسات المتوسطية والدولية, سبتمبر 2011, ص9
- 11- سويلم حسام:- تدهور الموقف في ليبيا, جريدة البوابة نيوز, 2014, ص15.
- 12- خالد حنفي علي:- التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية, مجلة السياسة الدولية, 2013, ص46.
- 13- خالد حنفي علي:- الجوار القلق, تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية, مجلة السياسة الدولية, 2013, ص35.
- 14- عبدالناصر عز الدين بوخشم:- تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي, مجلة رؤى مصرية, يوليو 2015, ص19
- 15- أبراهيم حادي:- المصدر سبق ذكره سبتمبر 2018, ص36.
- 16- أبراهيم حادي:- المصدر سبق ذكره ص39.
- 17- مغاوري شلبي:- الابعاد الاقتصادية لهجرة العمالة, مجلة السياسة الدولية, المصدر سبق ذكره ص46.
- 18- زهير حامدي:- ثلاث سنوات على الثورة الليبية, التحديات والمآلات, العدد 7, مارس 2017, ص33.
- 19- حسن الإمام:- مكافحة الهجرة غير الشرعية علي ضوء المسؤولية الدولية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية 2012, ص12
- 20- بوراس عبدالقادر:- التدخل الدولي وتراجع مبدأ السياسة الوطنية, الإسكندرية, 2009, ص22.
- 21- عبد السلام بشير الدويبي:- الهجرة غير المشروعة إلي ليبيا الأبعاد والتداعيات, بنغازي, 2016, ص36.
- 22- محمد شعبان الدرهوبى:- الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية علي ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية, بنغازي, 2016, ص23
- 23- بوراس عبدالقادر:- التدخل الدولي وتراجع مبدأ السياسة الوطنية, الإسكندرية, 2009, ص33.
- 24- أبراهيم حادي:- ليبيا والتحديات الامنية على الامن القومي الجزائري, سبتمبر 2018, ص44.
- 25- آمال العبيدي:- الأمن الوطني في ليبيا, وتحديات المرحلة الانتقالية, المصدر سبق ذكره, ص15.
- 26- عبد العزيز بن عثمان:- الأمن القومي العربي في خطر, والحلول مؤجلة, ديسمبر, 2016, ص22
- 27- بوشوشة سارة, مدني علي:- الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير, ديسمبر 2021, ص45.
- 28- حسان ملص:- الموارد المائية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية, مجلة العلم والتكنولوجيا, طرابلس 1994, ص17.
- 29- حسن كشكاش الجنابي:- تحليل جغرافي لإمكانية تحقيق الامن المائي في ليبيا, جامعة الأنبار, 2019, ص230.
- 30- طنطاوي عطية:- موارد المياه في ليبيا, مكتبة المصرية للنشر, 2015, ص117.
- 31- بوشوشة سارة, مدني علي:- الانقسامات السياسية في ليبيا, المصدر سبق ذكره, ص55.
- 32- أبراهيم حادي:- الدولة الفاشلة في ليبيا والتحديات الامنية على الامن القومي الجزائري, المصدر سبق ذكره ص46..

- 33- عقل زياد:- جذور الأزمة الليبية، وأفاق التسوية السياسية، مرجع سبق ذكره ص35.
- 34- جمال عبدالرحمن، يسن رستم:- الأزمة الليبية في ظل التنافس الاقليمي والدولي، دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا، 2020 ليبيا. ص 157.
- 35- محمد عز العربي:- تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، يوليو 2012. ص 53.
- 36- محمد عبدالحفيظ الشيخ:- ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، فبراير 2015. ص 23.
- 37- محمد الصلابي:- العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون ، 2012. ص 14.
- 38- فتحي حمد شتوان :- الحوار الاجتماعي وتحدي المصالحة الوطنية الليبية ، يناير 2012. ص 24.
- 39- علي عبد اللطيف احميده :- غياب الحوار الوطني في ليبيا تحديات وعوائق، مجلة ليبيا المستقبل ، مارس 2014. ص 22.
- 40- سامح عبد القوي السيد:- التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية ، دار الجامعة الجديدة، 2012. ص 44.
- 41- سويلم حسام :- تدهور الموقف في ليبيا ، وأثره على الأمن القومي المصري، جريدة البوابة نيوز، 2014. ص 33.
- 42- محمد مالكي:- المصدر سبق ذكره ص 55.
- 43- عقل زياد :- جذور الأزمة الليبية، آفاق التسوية السياسية، يوليو 2015. مرجع سبق ذكره ، ص 40.
- 44- بورأس عبدالقادر :- التدخل الدولي وتراجع مبدأ السياسة الوطنية، الإسكندرية، 2009. ص 38.